صندوق النقد الدولي ضد المؤسسات العمومية: الدفع نحو الخصخصة وتفكيك الدور الاجتماعي للدولة

يشترط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مقابل القروض التي يمنحها، مجموعة من الإصلاحات التي تمر عبر خوصصة المؤسسات العمومية وتدفع نحو تراجع الدور الاجتماعي اللدولة. وتستهدف هذه الإصلاحات بشكل خاص قطاعات الطاقة: كالكهرباء والغاز والوقود والماء. انطلقت هذه السياسات منذ الثمانينات والتسعينات تحت مسمى برامج الإصلاحات الهيكلية في كل من مصر والأردن وتونس والمغرب ولبنان، إما من خلال الخوصصة أو التخلي الكلي عن النشاط. وكان لتحرير القطاعات، حسب مراحل تقدم المشروع، أثر مباشر على رفع الدعم وغلاء المعيشة وتراجع جودة الخدمات المقدمة وارتفاع المديونية والإضرار بالمناخ...

وقد لاقت هذه الإصلاحات في بعض الدول مقاومة من المجتمع المدني والسياسي، حيث تم اعتبار السياسات الداعية لخوصصة المؤسسات العمومية تدميرا ممنهجا للاقتصاد وتهديدا للنظام الاجتماعي وحقوق الإنسان ومسا من حقوق العمال وعاملا أساسيا في مزيد تعميق التفاوت الاجتماعي.

نظم المرصد التونسي للاقتصاد في هذا الإطار بالاشتراك مع منصة العدالة الاجتماعية ومركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية يوم 31 أوت 2023 ثالث لقاء من سلسلة الندوات الافتراضية التي تناولت سياسيات صندوق النقد الدولي في المنطقة العربية تحت عنوان: صندوق النقد الدولي ضد المؤسسات العمومي: الدفع نحو الخوصصة وتفكيك الدور الاجتماعي للدولة.

أشرفت على تسيير الحوار السيدة ماهينور البدراوي، باحثة عنالمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بحضور ثلة من الباحثين.ات والناشطين.ات في الاقتصاد السياسي:

- **السيدة أماني بن سيك علي** محللة سياسات عمومية عن المرصد التونسي للاقتصاد
- **السيد نبيل عبده** مستشار السياسات عن منظمة أوكسفام الدولية OXFAM
- **السيد ميكيلي سكالا** عالم الانتروبولوجيا السياسية المعاصرة عن المعهد الفرنسي للشرق الأدنى
- **السيد وائل جمال** صحفي خبير في الاقتصاد السياسي عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- **السيد جواد مستقبل** مهندس وعضو السكرتارية الوطنية عن جمعية تضريب المعاملات المالية من أجل الفعل المواطني ATTAC المغرب

سعت هذه الندوة إلى تبادل ومقارنة تجارب تونس والأردن ولبنان ومصر والمغرب في إصلاح المؤسسات العمومية تحت طائلة إملاءات صندوق النقد الدولي ودراسة أسباب الخوصصة وفهم التدابير السياسية المعتمدة وتقييم النتائج المحققة وخاصة تأثيرها على عملية صنع القرار وعلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما تطمح أيضا إلى تطوير التحاليل ودفع التفكير حول البدائل المشتركة التي من شأنها أن تحافظ على المؤسسات العمومية بصفتها أصلا اجتماعيا ضامنا للحقوق الأساسية للمواطنين.ات وربط صراعات الشعوب وتوحيد مقاومتها لسياسات صندوق النقد الدولي.

وقد انطلقت الجولة الأولى من المداخلات بتأطير من السيدة ماهينور البدراوي التي قامت بتوصيف الوضع العام في المنطقة المتسم بأزمات صحية عالمية التي لم تحسن الدوائر المالية العالمية إدارتها وبأزمة اجتماعية واقتصادية كانت أكبر عناوينها المديونية وارتفاع غلاء المعيشة والخطر المحدق على المناخ.

ورغم إقدام أكبر الفاعلين في الاقتصاد العالمي مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على اقتراح بدائل وتقديم برامج إصلاحات لإعادة هيكلة الاقتصاد، إلا أن هذه الإصلاحات تفتقد إلى عنصر أساسي وهو المواجهة الهيكلية. و هذا ما جعل التعافي من الأزمات أمرا مستبعدا في ظل إدارة اقتصادات المنطقة بشكل أيديولوجي قائم على أن الممول مزعوم عوض محاولة الإجابة عن سؤال: كيف يمكن للاقتصاد أن يعمل من أجل مصلحة المواطنين.ات والكوكب. فكانت النتيجة مزيد مركزة الثروة والقوة في أيدي النخبة وتقليص المساحة المالية المتاحة للحكومات بالذات في دول الجنوب العالمي وعجزها عن تحقيق التزاماتها الاجتماعية تجاها المتساكنين.ات والوفاء بالعقد الاجتماعي.

في أول مداخلة، وضح **السيد نبيل عبده** أن الحديث عن دور المؤسسات المالية العالمية في المنطقة وتطور سيطرة اقتصادات سياسية واجتماعية معينة يستوجب الإشارة إلى وجود مرحلتين في التاريخ الحديث: مرحلة أولى انطلقت في الثمانينات والتسعينات إلى حدود الأزمة العالمية في 2008، ومرحلة الثورات أو ما بعد الثورات في 2010 و2011.

مثلت أزمة المديونية في المنطقة مدخلا أولا لتدخل صندوق النقد الدولي في المنطقة وإعادة هيكلة اقتصاداتها. وهو ما وجه ضربة

للعقد الاجتماعي القائم حينها رغم طابعه الإكراهي، تمثل في اتفاق ضمني بين مواطنين.ات يتخلون عن حقوقهم السياسية في التجمع والتنظيم وغيرها في مقابل الحصول على خدمات اجتماعية مثل الوظيفة العمومية والدعم والتخطيط الصحي الشامل والتعليم... في ظل الأزمة القائمة وإعادة هيكلة الاقتصادات حافظ المواطنون.ات على جانبهم من الاتفاق أي عدم وجود أي حريات، لكن في المقابل تخلت السلطات عن واجبها في توفير الخدمات الاجتماعية. وقد جاءت إجراءات التقشف وتخفيض الانفاق الاجتماعي ورفع الدعم والخوصصة وتحجيم القطاع العمومي لإحداث تغيير هيكلي تسبب في تراجع كبير لدور الدولة الاجتماعي.

يمكن قراءة اندلاع الثورات العربية كرفض لهذا العقد الإكراهي وكمطالبة صريحة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. لكن تدخل صندوق النقد الدولي في المغرب وتونس ولبنان ومصر عمل هذه المرة على فصل المسار السياسي عن المسار الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة. فبارك مثلا إنجاز ما سُمي بالانتقال الديمقراطي في تونس ومصر لكن بشكل مفصول عن الحق في المشاركة الاقتصادية أو الاجتماعية. ومن هناك طالب باستكمال تنفيذ برامج تحجيم القطاع العمومي، الأداة الأساسية لتحقيق التنمية وتوفير الخدمات الأساسية ورفع الدعم بشكل أعمق انطلاقا منذ 2011 مخلفا مزيدا من البطالة واللامساواة. ولذا لا يمكن قراءة فرض هذه الإجراءات إلا كمحاولة لضرب هذا التوجه الثوري في المنطقة وإرساء هذا الفصل العميق.

ثم دقق السيد نبيل في شكل الخطاب المستعمل وأبرز التغيير الحاصل على مستوى المصطلحات المستخدمة مثل التكييف الهيكلي أو الخوصصة. ففي برامج القروض قليلا ما يتم استعمال مصطلح الخوصصة لكن يتم بث مضمونه بشكل غير معلن. وتحدث من جهة أخرى عن الانزلاق الحاصل في تعريف مفهوم الاقتصاد الذي مر من كونه علما من علوم الاجتماع القائم على النقاش ومقابلة النظرية بالنظرية إلى علم صحيح لا يمكن التشكيك فيه، مشيرا إلى أن المواجهة بمعناها السياسي تمر عبر بناء خطاب موجه للناس يتناول مسائل ملموسة مثل التقشف ويخاطب المنطق.

أما على مستوى الآثار الاجتماعية للخوصصة، يرى السيد نبيل أن ما ينقص التحليل هو تفكيك الشعار الذي ترفعه الدوائر المالية العالمية المنادي بضرورة تقديم تضحيات على المدى القصير لتحصيل فوائد على المدى البعيد. ثم تطرق السيد نبيل لموضوع إلقاء العبء على الفئات الأكثر هشاشة والطبقات المتوسطة من أجل تبرير الإصلاحات ووضح أن الأثر الاجتماعي يبقى هامشيا بالنسبة للصندوق والحكومات لأنه يمثل في منطقهم الثمن الذي يجب تسديده لتحصيل المكاسب طويلة المدى.

وفي ختام حديثه حول البدائل، بين أن الصعوبة بالنسبة له لا تكمن في غياب تصورات بديلة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية. بل المشكل مرتبط أساسا بموازين القوى المختل. وهو ما يجعل مهمة بناء جبهة تصدي كفيلة بإعادة ترتيب موازين القوى أولوية ذات أهمية قصوى.

استهل **السيد وائل جمال** مداخلته بالحديث عن كون المشروع محورَ اللقاء مشروعٌ متكامل، تمثل الخوصصةُ أحد أعمدته، إلى جانب التقشف وانسحاب الدولة من العملية الإنتاجية وتقديم الخدمات العمومية والمديونية، قبل العودة بالتفصيل على تاريخ ترسيخ تدخل صندوق النقد الدولي في الاقتصاد المصري وموجات الخوصصة التي شملت الشركات العمومية منذ أواخر السبعينات.

وقد تعرض لنتائج هذه المرحلة مبينا أن الخوصصة لم تنجح في تحقيق الأهداف المزعومة مثل تحسين إدارة شؤون الاقتصاد وتحفيز التنافسية في الأسواق والقضاء على الاحتكار وجلب الاستثمار الخارجي المباشر. بل على العكس، تمت خوصصة عدد كبير من الشركات العمومية بهدف تصفية نشاطها ثم استغلال الأراضي التي بنيت فوقها لتحصيل الربح المباشر دون التفكير في الحفاظ على الإنتاج.

ومع استمرار الأزمة المالية بمصر، انتهى العقد الاجتماعي الذي كان قائما في عهد مبارك وتلتزم فيه الدولة بتقديم الدعم للمواد الغذائية والتوظيف والخدمات مقابل استبداد سياسي تتخلله وهوامش صغيرة جدا للمعارضة السياسية. بعد 2011، عاد صندوق النقد الدولي لمصر بسياسات يتم تمريرها بمساعدة ضغوط من الخارج لكن أيضا بترحيب محلي من قبل طبقة سياسية ومالية لها مصالح في نفس الاتجاه. بل طرأ تغيير حتى على مستوى الخطاب الرسمي الذي يتباهى بتطبيق معايير القطاع الخاص على القطاع العمومي وبتهيئة الشركات العمومية بكي يكون هدفها تحقيق الربح بدلا عن ضمان حق المواطنين في الخدمات الأساسية المضمنة في جميع مواثيق حقوق الإنسان والدساتير.

تمثل مصر اليوم ثاني أكبر مستقبل للديون في العالم بعد الأرجنتين مما يجعل دور الصندوق محوريا فيما يتعلق بدعم السياسة الاقتصادية بالبلاد. لكن التجربة قد بينت أن هذه السياسات قد أدت إلى عكس ما كان مطلوبا منها حتى على مستوى النقاط التي يدافع عنها الصندوق. فكانت النتيجة تفاقم أعباء الدين التي أصبحت تساوي اليوم نصف الإنفاق العام، بينما تراجع حجم الإنفاق العام في الميزانية لحوالي 14 أو 15 % من الناتج المحلي. وهذا يدعو إلى التفكير في حقيقة الخوصصة بشكل مختلف حيث أنها لم تكن وليدة قرار سياسي حديث بل نتاج مسار طويل من التحول النيوليبرالي بدأ منذ نهاية السبعينات.

وفي حديثه عن البدائل، يرى السيد وائل أن عددا كبيرا من التجارب في العالم قد تكون منطلقا للتفكير في بدائل ناجعة. لكن من الضروري أولا التمييز بين ما هو قابل للتطبيق فورا وبين الأهداف الاستراتيجية. وما يمكن العمل عليه الآن وهنا هو كسر احتكار الاقتصاد بين ما يسمى القطاع العمومي الخاضع للدولة الاستبدادية والقطاع الخاص الكبير لأن الاقتصاد يشمل فاعلين آخرين وأنماط أخرى ولا يقتصر على ثنائية العمومي والخاص. مثال على ذلك التعاونيات والشركات التضامنية والاقتصاد التضامني والأشكال التطوعية للنشاط الاقتصادي التي لا يمكن تصنيفها ضمن القطاع الخاص أو العمومي. وبإمكاننا هنا تشجيعها وتعزيز تواجدها عبر النضال من أجل تغيير الأطر القانونية التي تعرقل تنظمها. وبشكل أعم يدعو إلى التضامن وتوحيد النضالات من أجل إبراز وجود صوت آخر ورؤية أخرى مغايرة للنموذج المهيمن، بدأً بالاجتماع في قمة مراكش البديلة في أكتوبر القادم.

تحدث **السيد ميكيلي سكالا** في مطلع مداخلته عن الهوية الليبرالية للدولة التي كرسها الدستور اللبناني. هوية تشكلت بعد الحرب حيث مثلت القروض وبشكل أعم تدخل المانحين الدوليين وسيلة لبناء الدولة من جديد. اليوم، وفي ظل الأزمة الشاملة الذي يشهدها البلد، من الضروري تقييم نجاعة هذا التوجه الليبرالي والوقوف على نتائج تجربة الخوصصة وتبعاتها. وقد قدم كمثال معبر عن فشل الخوصصة، تجربة كهرباء لبنان الذي تضرر من قرار حكومة الحريري تجميد التوظيف في القطاع العمومي ومن المسار الذي فُرض منذ التسعينات تحت ضغط البنك الدولي مؤديا لخوصصته.

تجربة الخوصصة أثبتت فشلها في تحقيق أكثر إنتاجية في قطاع الطاقة وتلبية حاجيات المواطنين.ات. لكنها انعكست أيضا على ظروف عمل العمال. فإيقاف التوظيف بالقطاع العمومي سنة 1998 أدى إلى نقص في اليد العاملة في الشركة مما اضطرها إلى التوجه إلى شركات مناولة لتشغيل عمال بعقود لا توفر الضمان الاجتماعي ولا تحفظ أيا من حقوقهم. هذه الشركات عادة ما تكون مرتبطة بطبقات سياسية وبالتالي تذهب فرص هذا التشغيل الهش أساسا إلى أشخاص موالين سياسيا لجهة سياسية معينة. فصار التشغيل وحتى النفاذ إلى خدمات أساسية مثل الصحة مشروطا بهذا الارتباط السياسي وخلقت شبكات زبائنية طائفية.

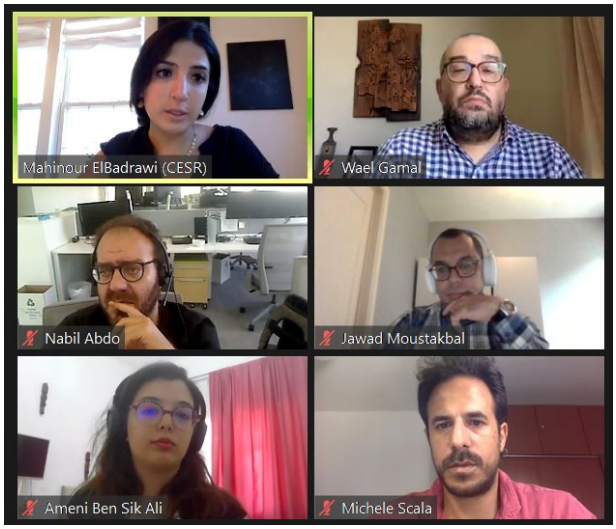

ومن هنا يصبح العمل على خلق تصورات بديلة لهذا الوضع ضرورة ملحة لمحاولة الخروج من الأزمة وعودة الدولة لسالف دورها الاجتماعي، الكفيل الوحيد بحماية الحقوق الأساسية للمواطنين.ات وضمان العيش الكريم لهم.

أقامت **السيدة أماني بن سيك** علي في بداية مداخلتها مقارنة بين تونس ولبنان وبقية دول المنطقة مشيرة إلى أن برنامج الإصلاح الهيكلي انطلق سنة 1986 واشترط إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصة العديد من منها. واليوم يستمر التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض ورغم سعي الحكومة السابقة لتطبيق عدد من الشروط التي يطلبها الصندوق من بينها ملف المؤسسات العمومية، لا يزال القرض الرابع لتونس منذ 2011 معطلا.

برز رفض كبير لخوصصة الشركات العمومية لا سيما من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل وعدد من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. ومن ناحية أخرى، لوحظ تغيير هام على مستوى خطاب رئاسة الجمهورية فيما يتعلق بالاقتراض من صندوق النقد الدولي حيث لم تخف تصريحات الرئاسة معاداتها لهيمنة الصندوق وتنديدها بالتدخل في القرار الوطني. لكن لا يمكن معرفة مدى جدية هذه التصريحات قبل تقييم مدى تطابقها مع القرارات والأفعال.

ثم وضحت السيدة أماني أن عملية الخوصصة مرتبطة ضرورة بتغيير الصبغة القانونية للمؤسسات العمومية واعتبرت برنامج إعادة هيكلتها عبر اتفاقيات ما بعد 2011 يرتقي إلى مرتبة الهجوم المنهج على القطاع العمومي. وقدمت كمثال على ذلك، تغيير الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز في تونس، كشرط للحصول على قرض 2013 وقرض 2016. لم يطالب الصندوق في هذه الاتفاقية بخوصصة الشركة بشكل صريح بل عمل على إخفائها تحت مسميات أخرى. لكنه فرض جملة من الآليات التي أضعف من خلالها المؤسسة، خاصة من خلال اشتراط القيام بتدقيق مالي يتم عبر ما يسمى المساعدة التقنية وبالاشتراك مع البنك الدولي بتعلة تحسين إنتاجية الشركات. وكما كان متوقعا، جاءت نتيجة التدقيق لسنة 2013 بتوصية مراجعة دعم الدولة لهذه المؤسسة. رفعُ الدعم هذا ألغى الامتيازات التي كانت تتمتع بها الشركة وتسمح لها بشراء الغاز بسعر تفاضلي من الشركة التونسية للأنشطة البترولية في إطار التضامن بين الشركات العمومية، وهو ما أضر من موازنتها المالية واضطرها للتوجه نحو الاستدانة من شركات وطنية وأجنبية أو بنوك، لتراكم ديونا بلغت 129 مليون دينارا تونسيا.

هذا العجز التجاري المتزايد سيؤثر حتما على عمل الشركة وجودة الخدمة العمومية المقدمة بحكم عدم القدرة على الاستثمار في البنية التحتية والصيانة. رفعُ الدعم غير المباشر للمؤسسات العمومية تم بالتوازي مع رفع الدعم المباشر للمواطنين.ات خاصة منذ 2016 أي بعد القرض الثاني بهدف العودة الى الأسعار الحقيقية للطاقة. وهو ما انعكس سلبا على المقدرة الشرائية للمواطنين.ات (ارتفاع تسعيرة الكهرباء ب 30 % بين 2016 و2019) وجعلهم عرضة لتقلبات أسعار الأسواق العالمية للطاقة كما أثر على النسيج الاقتصادي والصناعي المرتبط عضويا بأسعار الطاقة. فكانت النتيجة البارزة الوحيدة للخوصصة ولتقسيم أنشطة الشركات لأنشطة تجارية وغير تجارية متاحة للخواص مزيد تعميق التفاوتات الاجتماعية.

بنفس الشكل، خضعت شركة فسفاط قفصة لبرنامج الإصلاح الهيكلي فتم التخفيض في اليد العاملة (14 ألف عاملا في 1986 مقابل 5700 عاملا في 2007) وهو ما ساهم في ارتفاع البطالة في منطقة تمثل شركة

الفسفاط المشغل الرئيسي فيها ويرتبط منوال كامل الجهة عضويا بإنتاج الفسفاط. وقد أدى تدهور الأوضاع الاجتماعية لحدوث انفجار احتجاجي سنة 2008 عُرف بأحداث الحوض المنجمي واجته السلطة بكامل ثقلها القمعي.

على مستوى آخر، تحدثت السيدة أماني عن المقاومة الموجودة في تونس من قبل المجتمع المدني والاتحاد العام التونسي للشغل، وعدد من الحملات الرافضة لسياسيات صندوق النقد الدولي. وأشارت إلى تسرب الخطاب المزعزع لنظرية أنه لا يوجد بديل لسياسيات الصندوق للخطاب الرسمي. واستندت في ذلك على الوثائق الرسمية التي تعمل على تفكيك هذه السياسيات مثل المذكرة التي وجهتها هيئة الحقيقة والكرامة للبنك الدولي ومديرة صندوق النقد الدولي للمطالبة بإلغاء الديون غير الشرعية التي شملت الفترة الممتدة بين 1986 و2011 ولم يستفد منها التونسيون بل انحصر نفعها في العائلات المقربة من السلطة. وبينت أن الديون الجديدة المراكمة بين 2011 و2016 جاءت لاستخلاص الديون القديمة. بالإضافة إلى ذلك، دعا رئيس الجمهورية وزيرة المالية إلى القيام بتدقيق في الديون التونسية. تدقيق اتسم بنقص كبير في الشفافية، ولم يُترجم بعد لأي تحرك سياسي أو قضائي ملموس.

وجه السيد **جواد مستقبل** في أولى مداخلاته نداء للمشاركة في القمة البديلة أو القمة المضادة لاجتماعات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المبرمجة بين12 و15 أكتوبر القادم في المغرب. وقد أشار إلى أهمية عقد مثل هذه اللقاءات لتبيان الدور الكارثي الذي تضطلع به هذه المؤسسات ومساهمتها من ناحية في تدهور ظروف معيشة ملايين المتساكنين.ات في المنطقة ومن ناحية أخرى في تدمير النظم البيئية في العالم خاصة عبر تشجيع السياسات الاستخراجية.

يعتقد السيد جواد أن اختيار المغرب من طرف الدوائر المالية العالمية لم يكن عبثيا بل وصف المغرب بكونه من أنجب تلاميذ هذه المؤسسات. فقد وقع المغرب على أكثر من 20 عقدا مع صندوق النقد الدولي آخره خط ائتمان مرن بقيمة 5 ملايين دولار خلال هذه السنة. كما بادر إلى خوصصة أغلب الشركات العمومية في جميع القطاعات مثل البنوك والتأمينات وتوزيع الماء الصالح للشرب وجميع منابع المياه وقطاع الري والكهرباء.

نموذج المغرب يكشف أيضا فشل هذه السياسيات الليبرالية التي تم تطبيقها منذ عقود. وقد خلصت أغلب التقييمات إلى هذه الاستنتاجات، من بينها كون المغرب يحتل المراتب بين 126-124 في معيار التنمية البشرية خلال السنوات الأخيرة أو تقرير أوكسفام لسنة 2019-2020 الذي يبين أن المغرب من أكثر البلدان التي تسجل تفاوتات اجتماعية في شمال افريقيا.

يحملنا هذا التقييم إلى طرح سؤال محوري: لماذا تتشبث الطبقات الحاكمة في المنطقة بهذه الدغمائية الاقتصادية رغم ما لاقته من فشل ذريع؟

يجيب السيد جواد عن هذا السؤال بتفصيل ثلاثة أسباب رئيسية: أولها حقيقة أن الطبقات الحاكمة والعائلات الغنية مستفيدة بشكل مباشر من سياسيات تحرير القطاعات العمومية. فإذا نظرنا إلى قطاع المحروقات الذي تمت خوصصته في 2013 وبالخصوص مثال غلق شركة لاسامير لتكرير البترول في 2014 كنتيجة لإفلاسها بعد خوصصتها في التسعينات، نجد أن المستفيد الأول من هذا الوضع هو شركة أفريقيا المملوكة من رئيس الحكومة المغربية الذي استحوذ على ما يفوق 30 % من سوق توزيع المحروقات. ويمكن سحب هذا الوضع على عدد كبير من الشركات الأخرى في قطاع الطاقة الكهربائية والريحية.

أما السبب الثاني فيتعلق بمسألة الديون التي يتم استعمالها كذريعة لتطبيق هذه السياسات بعد الاستقلال أو ما أسماه الاستعمار الجديد. فقد كان البنك الدولي أول من توجه للدول حديثة الاستقلال من أجل مساعدتها على تحقيق التنمية عبر عدد من القروض تستخدم لتمويل مشاريع لم تكن لها فائدة تذكر. وفي مرحلة ثانية قدم صندوق النقد الدولي لاستغلال أزمة المديونية في الثمانينات من أجل فرض مجموعة من السياسات مقابل منح قروض إضافية. أي أن هدف الصندوق الحقيقي ليس مساعدة الدول في الخروج من الأزمة بل تأمين سداد القروض القديمة. هذه القروض في حالة المغرب هي ديون استعمارية اقترضتها فرنسا وعلق المغرب في سدادها منذ استقلاله في 1956 حتى 1993.

أخيرا يرى السيد جواد أن الاستعمار قد أورثنا، إلى جانب الديون، نخبة مستعمرة في فكرها قد استبطنت هاجس الالتحاق بقطار الحداثة وقناعة أن كل ما يأتينا من الغرب هو إيجابي. واعتبر هذا الارتباط بالغرب خنوعا ثقافيا وجبنا في الاشتغال على بدائل مرتبطة بواقعنا لا تأتينا بالضرورة من مكاتب الدراسات مثل ماكينزي أو صندوق النقد الدولي أدى إلى اختيار الحل الجبان والأسهل وهو المديونية. وفي ظل واقع الاستبداد الذي يميز المنطقة واحتكار الأقلية للقرار السياسي، كانت الأرضية مشجعة جدا للمؤسسات المالية العالمية لفرض الخوصصة.

ثم علق السيد جواد على التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للخوصصة ووصفها بالكارثية مندد بمنطق التضحية على المدى القصير. وانطلاقا من مثال القطاع الفلاحي، بين أن توجيه الفلاحة نحو التخصص في المنتجات الموجهة للتصدير مثل الطماطم والبرتقال مقابل استيراد الحبوب بمداخيل التصدير قد أدى إلى عجز تجاري فلاحي مستمر بلغ 50 %. ناهيك عن استنزاف الثروة المائية والأضرار التي لحقت بالبيئة وارتفاع الفاتورة الاجتماعية بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية والتعرض لتقلبات السوق وتشريد العمال وأسرهم بسبب خوصصة أراضيهم.

وبدوره، عاد على فكرة التغيير في المصطلحات المستعملة من قبل صندوق النقد الدولي خلال العقود الأخيرة حيث لم يعد الحديث

عن التقويم الهيكلي بل عما يسمى الآن الشراكات بين القطاع العام والخاص. وهو في تقديره أمر بالغ الخطورة حيث يتم تحويل الفشل للقطاع العام وتحويل الأرباح للقطاع الخاص. ففي قطاع الكهرباء مثلا تتم مطالبة الدولة بضمان الديون والتكفل بالمواد الخام المعرضة لتقلبات السوق وصيانة البنية التحتية في حين يتكفل القطاع الخاص بالإنتاج والبيع فقط.

في ختام مداخلاته، أكد السيد جواد على ضرورة أن يمر التفكير في البدائل بخوض صراع المصطلحات ومحاربة الفكر الاستعماري المعشش في عقول النخبة السياسية الحاكمة ورفض إسقاط النموذج الغربي الفاشل اجتماعيا. فالبديل يجب أن يقدم حلولا محلية نابعة من تقاليدنا وخصوصيتنا تكون مرتبطة ضرورة بسيادة السكان المحليين على ثرواتهم الطبيعية وأقاليمهم. فمن غير الممكن تحقيق نموذج انتقال اقتصادي عادل دون تشريك الشكان المحليين والعمال ومستخدمي الخدمات في مرحلة التفكير وصياغة البدائل لأنهم المالكون الحقيقيون لهذه الثروات وهم الأكثر حرصا على إيجاد بدائل مستدامة.